الخلاف النحوي في باب التنازع (١) جمعًا ودراسة

إعداد
الأستاذ المساعد الدكتور مُحَمَّد إبراهيم مُحَمَّد بخيت
أستاذ مساعد قسم اللغة العربية
جامعة المدينة العالمية

ملخص البحث:

بدأت ملامح الخلاف تتسع عند علماء النحو في الطبقة الثانية من علماء البصرة، وقد كان لهذا الاختلاف أسبابه، منها: طبيعة اللغة العربية، والاختلاف المنهجي، والتنافس بين العلماء.

ومن أكثر الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء: الدوافع المادية، والأطماع الشخصية، والعصبية للبلد، ومما اختلف فيه النحاة بابًا من أبواب النحو الهامة هو باب التنازع، وقد دار الخلاف فيه بين النحويين في **عشرين مسألة**، جمعتُها، ورأيت أن أقوم ببيان الخلاف فيها.

واشتمل هذا الجزء على التعريف بمفهوم الخلاف النحوي في اللغة والاصطلاح، ونشأته، وتطوره، وأسبابه، وأهم كتب الخلاف النحوي، ودراسة مسألة: أثر إعمال الثاني من المتنازعين والأول يطلب مرفوعًا، ومسألة: الخلاف في جواز حذف الضمير من باب (ظنَّ).

وقد اعتمدتُ في هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي**، إذ أن المنهــج الوصفي يقوم على أساس دراسة اللغة وتحديد خصائصها، ووصف طبيعتها وصفًا دقيقًا، والمنهج التحليلي الذي يهتم بتحليل النصوص النحوية والأقوال، والمنهج التاريخي الذي يهتم بتتبع الظاهرة عبر فترة زمنية محددة.

وتكمن **إشكالية البحث** في الاطلاع على الكثير من كتب الخلاف النحوي، وكتب التراث؛ لاستخراج جل ما اختلف فيه النحاة في باب التنازع.

وترجع **أهمية هذا البحث** في كونه يُلقي الضوء على مسائل الخلاف في باب التنازع، وجمعها في دراسة واحدة.

ويهدف البحث إلى: جمع ودراسة جميع مسائل الخلاف النحوي المتعلقة بباب التنازع، وذلك بالرجوع إلى كتب التراث النحوي.

وأظهر البحث نتائج منها: جواز حذف المفعولين في (علمت) و(ظننت) وما في معناها؛ وذلك لورود السماع به، والإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير- موجودٌ في كلام العرب في غير باب التنازع وفي القرآن الكريم.

الكلمات الدلالية: التنازع، الخلاف لغة واصطلاحًا، أسباب الخلاف، أثر إعمال الثاني من المتنازعين.

Abstract:

The points of disagreement between Arabic grammarians started to broaden in the second generation of the Basra scholars. This disagreement had its reasons, including the nature of the Arabic language, the methodological differences and the competition between scholars. Also among the reasons that caused the biggest disagreement were material motives, personal desires and chauvinism. Among the points of disagreement between the grammarians was one of the most important topics of Arabic grammar, the topic of Al-Tanazu'. The disagreements between grammarians in this topic was in twenty problems whic I have collected and found it appropriate to present them. This paper includes the definition, study of the emergence, the evolution and the reasons of grammatical dispute in language and terminology, as well as a list of the most important books about grammatical dispute. The paper also includes a study of the issue of giving effect for the second verbs where the first verb requests a (noun in the) nominative. Another issue studied in the paper is the disagreement in (Tanazu') if the verb is "Zhanna". In this research, I relied on the descriptive, analytical methodology and the historical approach. The descriptive methodology is based on studying a language, determining its characteristics and describing its nature accurately. The analytical methodology is concerned with analyzing grammatical texts and sayings. And the historical approach cares about tracking the phenomenon over a certain period of time.

The problem of the research lied in the need to consult many books about grammatical dispute and heritage books to extract most points of dispute between grammarians in the topic of (Tanazu'). The importance of this research lies in addressing the points of dispute in the topic of (Tanazu') and collecting them in a single paper. The research aimed to collect and study all the points of dispute in the topic of (Tanazu'). This goal was achieved by referring to Arabic grammar heritage books. The research has

reached several conclusions, including the following: permissibility to remove the objects in (alemtu), (zhanantu) and phrases bearing the same meaning; this is because it has been heard from the ancestors. Implication before mentioning as an explanation has been found in the talk of Arabs in chapters other than Tanazu' and in the Holy Qura'n.

Keywords: Al-Tanazu' dispute in language and terminology, reasons of dispute, the effect of giving effect of the second verb.

المقدمة

إنَّ ملامح الخلاف بدأت تتسع عند علماء النحو في الطبقة الثانية من علماء البصرة، فقد كان علماء هذه الطبقة أوفر حظًّا في هذا الشأن ممن سبقهم من علماء الطبقة الأولى، حيث ازدادت المباحث لديهم، ونشأت حركة النقاش بينهم، وأضافوا كثيرًا من القواعد، ولم يقتصر الخلاف بين النحاة إلى انتقاد بعضهم بعضًا، وإنما توسع ليشمل الشعراء والقراء، ولم يتوقفوا عند معاصريهم، وإنما امتد ليشمل شعراء العصر الجاهلي والمخضرمين، ومتقدمي القُرَّاء، وقد وصل الأمر إلى أن فرض النحاة أنفسهم على معاصريهم من الشعراء، وبعد أن كان الخلاف هادئًا في عهد الخليل بن أحمد وأبي جعفر الرؤاسي، اشتد بين الكسائي وسيبويه.

وأول مظهر من مظاهر الخلاف بين المدرستين: ما كان من أمر مناظرة سيبويه والكسائي بحضرة يحيى بن خالد البرمكي في المسألة الزنبورية[(١)]، ومناظرة الكسائي مع الأصمعي بحضرة الرشيد في رفع (رئمان) ونصبها وجرها من قول أفنون التغلبي[(٢)].

وهذه المناظرات لا تَعدو أن تكون مظهرًا من مظاهر التنافس بين العلماء؛ للوصول إلى الرزق، أو بلوغ المنزلة عند السلطان، فالخلاف بدأ مبكرًا، لكنه لم يتخذ شكل العصبية المذهبية إلا عند المتأخرين.

وقد كان لهذا الاختلاف أسبابه، منها: طبيعة اللغة العربية، والاختلاف المنهجي، والتنافس بين العلماء.

---

(١) الزجاجي، عبد الرحمن، مجالس العلماء، تحقيق : عبد السلام مُحَمَّد هارون، ط٢، (القاهرة، دار الرفاعي بالرياض الناشر : مكتبة الخانجي، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م)، المجلس الثاني، ص ٩.

(٢) قوله:

أَم كَيفَ يَنْفعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ بهِ رِئْمَانِ أَنْفٍ إِذَا ما ضُنَّ باللَّبَنِ

السابق، المجلس السابع عشر، ص٣٥.

ومن أكثر الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء: الدوافع المادية، والأطماع الشخصية، والعصبية للبلد.

ومما اختلف فيه النحاة بابًا من أبواب النحو الهامة هو باب التنازع، وقد دار الخلاف فيه بين النحويين في عشرين مسألة، جمعتُها، ورأيت أن أقوم ببيان الخلاف فيها، وتمثلت هذه المسائل في:

المسألة الأولى: الخِلاف في أولى العاملين في العمل(١).

المسألة الثانية: أثر إعمال الثاني من المتنازعين والأول يطلب مرفوعًا(٢).

المسألة الثالثة: الخلاف في جواز حذف الضمير من باب (ظنَّ)(٣).

المسألة الرابعة: الخلاف في التنازع إذا كان العامل في باب (ظنَّ)(٤).

المسألة الخامسة: الخلاف في التنازع في الفعل المتعدي(٥).

---

(١) أبو البركات الأنباري، مُحَمَّد بن القاسم أبو بكر، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تح: حسن حمد، ط١، (لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م)، ج١، ص٨٣، أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، (دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، ص٢٥٢، ابن عصفور، علي بن مؤمن، **شرح جمل الزجاجي**، تح: فواز الشعار، ط١، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، ج١، ص٦١٣، وقد تناولت هذه المسألة بالدراسة في بحث سابق عنوانه: (التنازع وشروطه للشهاب الغنيمي- تحقيق ودراسة).

(١) أبو حيان، مُحَمَّد بن يوسف، **ارتشاف الضرب**، تح: د. رجب عثمان مُحَمَّد، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٨هـ- ١٩٩٨م)، ج ٤، ص٢١٤٣- ٢١٤٤، الرضي، مُحَمَّد بن الحسن، **شرح كافية ابن الحاجب**، تح: أحمد السيد أحمد، د. ط، (مصر: المكتبة التوفيقية، د. ت)، ج١، ص١٨٠، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، د. ط، (بيروت، نشر: دار السلام، ٢٠١٤م)، ج٢، ص٦٣٥.

(٢) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج ٤، ص٢١٤٥.

(٣) السابق، ج٤، ص٢١٣٩، ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج١، ص٦٢٢، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: أ. مُحَمَّد كامل بركات، د. ط، (د. م، دار المدني، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٤م)، ج١، ص٤٥٦.

(٤) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٤، ص٢١٤٦، أبو القاسم، صلاح بن علي، **النجم الثاقب شرح كافية ابن** =

المسألة السادسة: الخلاف في جواز إعمال عاملين في معمول واحد[١].

المسألة السابعة: الخلاف في التقديم في المقتضي: أهو شرط، أم أكثري؟[٢].

المسألة الثامنة: الخلاف في جواز التنازع إذا كان العامل سببًا مرفوعًا[٣].

المسألة التاسعة: الخلاف في وجـــوب إظهار كل معمول لطالبه إذا كان العــامل الأول طالب مرفوع، وأدت مطابقته إلى مخالفة خبر، ومخبر عنه[٤].

المسألة العاشرة: الخلاف في العامل إذا تنازع ثلاثة[٥].

المسألة الحادية عشرة: الخلاف في جواز التنازع في فعل التعجب[٦].

المسألة الثانية عشرة: الخلاف في قول العرب: ما قام وقعد إلا زيدٌ[٧].

المسألة الثالثة عشرة: الخلاف في قولهم: أعطيت وأعطاني أخوك درهمين[٨].

المسألة الرابعة عشرة: الخلاف في قولهم: كلمت وكلمني أخوك كلمتين[١].

=

الحاجب، تحقيـق: د. مُحَمَّد جمعة حسن نبعة، ط١، (اليمن، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، ١٤٣٤هـ)، ج١، ص١٩٣.

(٥) ابن مالك، مُحَمَّد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تح: مُحَمَّد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، ط١، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م)، ج٢، ص٩٤، **شرح الكافية الشافية**، تح: علي مُحَمَّد معوض، عادل أحمد عبدالموجود، ط١، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م)، ج٢، ص٦٤٦- ٦٤٧، ابن هشام، عبدالله، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، د. ط، (بيروت: نشر، دار السلام، ٢٠١٤م)، ج٢، ص٦٦٠، ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج١، ص٤٥٢.

(٦) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٤، ص٢١٣٩.

(١) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٤، ص٢١٤٠- ٢١٤١، ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج١، ص٤٥١.

(٢) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٤، ص٢١٤٤- ٢١٤٥.

(٣) السابق، ج٤، ص٢١٤٦- ٢١٤٧.

(٤) السابق، ج٤، ص٢١٤٨، ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج١، ص٤٦٢.

(٥) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٤، ص٢١٤٨- ٢١٤٩.

(٦) السابق، ج٤، ص٢١٥٠.

المسألة الخامسة عشرة: الخلاف في قولهم: متى رأيت وقلت زيدًا منطلقًا[٢].

المسألة السادسة عشرة: الخلاف في قولهم: ضربت وضربني قومَك قومُك[٣].

المسألة السابعة عشرة: الخلاف في قول امرئ القيس، هل هو من باب الإعمال؟[٤].

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

المسألة الثامنة عشرة: الخلاف في جواز التنازع في الحال[٥].

المسألة التاسعة عشرة: الخلاف في جواز التنازع في المضمر[٦].

المسألة العشرون: الخلاف في جواز كون التنازع فيه أكثر من واحد[٧].

وسأتناول في هذا الجزء مسألتين:

المسألة الثانية: أثر إعمال الثاني من المتنازعين والأول يطلب مرفوعًا.

المسألة الثالثة: الخلاف في جواز حذف الضمير من باب (ظنَّ).

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في الاطلاع على الكثير من كتب الخلاف النحوي، وكتب التراث؛ لاستخراج جل ما اختلف فيه النحاة في باب التنازع.

أهمية البحث: ترجع أهمية هذا البحث في كونه يُلقي الضوء على مسائل الخلاف في باب التنازع، وجمعها في دراسة واحدة.

=

(٧) السابق، ج٤، ص٢١٥٠.

(٨) السابق، ج٤، ص٢١٥٠.

(٩) السابق، ج٤، ص٢١٥١.

(١٠) السابق، ج٤، ص٢١٥٢، السيوطي، عبد الرحمن، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: د. عبد الحميد هنداوي، د. ط، (مصر: القاهرة، المكتبة التوفيقية، د. ت)، ج٣، ص١٢٢.

(١١) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٤، ص٢١٥٣.

(١٢) السابق، ج٤، ص٢١٥٣.

(١٣) السابق، ج٤، ص٢١٤٦، أبو القاسم، **النجم الثاقب شرح الكافية ابن الحاجب**، ج١، ص١٩٣.

أسئلة الدراسة: تدور وتتمحور أسئلة هذه الدراسة في التساؤلات التالية:

أولًا: ما هو أثر إعمال الثاني من المتنازعين والأول يَطلب مرفوعًا؟

ثانيًا: ما حكم التنازع إذا كان العامل في باب (ظن)؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى: **أولًا:** إثبات أثر إعمال الثاني من المتنازعين والأول يطلب مرفوعًا، حيث يجوز إعمالُ الثاني في الاسم الظاهر بعدهما، ويكون فاعل الأول مضمرًا وجوبًا على شريطة التفسير.

ثانيًا: إذا كان العامل في باب (ظن) فحكمه في التنازع جواز حذف المفعول الثاني؛ لورود السماع به.

المصطلحات والمفاهيم: يُسهم البحث في بيان مفهوم التنازع النحوي، فالتنازع في العمل يسمى أيضًا: باب الإعمال، وحقيقته: أن يتقدم فعلان مذكوران متصرفان، أو اسمان يشبهانهما في التصرف، أو متصرف واسم يشبهه في التصرف، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وغير مرفوع واقع بعد "إلا" على الأصح فيهما، وهو مطلوبٌ لكلٍّ منهما من حيث المعنى، أي: المعمول المتأخر عن العاملين مطلوب لكل منهما من حيث المعنى.

فالطلب إمَّا على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية، أو مع التخالف فيهما، أي: أن يكون العاملان يطلبان الفاعلية في الاسم المتأخر عنهما، أو يطلبان معًا المفعولية، أو أن أحد العاملين يطلب الاسم المتأخر للفاعلية، ويطلب الثاني الاسم المتأخر للمفعولية.

ويسهم البحث كذلك في بيان مفهوم الخلاف أو المخالفة، **فالخلاف معناه في اللغة:** المضادة.

واصطلاحا: هو أن يأخذ كل واحد طريقًا غير طريق الآخر في حاله وقوله، ويعبر بالخلاف عمومًا لإرادة المسائل المختلف فيها على وجوهها المتعددة.

حدود البحث: هذا البحث لا حدود له زمانية أو مكانية، وله حدود موضوعية حيث تركّز هذه الدِّراسة على دراسة مسائل الخلاف في باب التنازع على النحو المذكور سابقًا.

منهج البحث: اعتمـــد الباحـــث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، إذ أن المنهـــج الوصفي يقوم على أساس دراسة اللغة، وتحديد خصائصها، ووصف طبيعتها وصفًا دقيقًا، والمنهج التحليلي الذي يهتم بتحليل النصوص النحوية والأقوال، والمنهج التاريخي الذي يهتم بتتبع الظاهرة عبر فترة زمنية محددة.

أدوات البحث: تمثلت منهجية البحث وأدواته في النقاط التالية:

أولا: **التَّمهيد** للدراسة بذكر مفهوم الخلاف النحوي في اللغة والاصطلاح، ونشأته وتطوره، وأسبابه، وأهم كتب الخلاف النحوي معتمدًا في ذلك على المنهج التاريخي.

ثانيًا: التمهيد للمسألة المذكورة بمقدمة تُعين على فهمها.

ثالثا: الاستدلال بالشواهد القرآنية والشعرية والنثرية على المسألة موضع الدراسة، مع بيان موضع الشاهد واللغة في البيت الشعري.

رابعًا: وَثَّقت النصوص والآراء، وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها، أو إلى أمهات الكتب النحوية.

خامسًا: سرد آراء النحويين في المسألة وأدلة كل فريق مع الرد على أدلة الفريق الضعيف مستندًا في ذلك على أقوال النحويين، وبما استدلوا به من شواهد قرآنية، وشعرية، ونثرية، وعلل نحوية.

سادسًا: ضبط الشواهد الشعرية ضبطًا تامًّا معتمدًا في ذلك على كتب الشواهد؛ كـ"الخزانة"، وغيرها.

سابعًا: استخرجت مسائل الخلاف في التنازع من خلال الاطلاع على الكثير من كتب النحو التراثية؛ وذلك بهدف جمع كل ما ذكره النحاة من مسائل تتعلق بهذا الباب.

ثامنًا: ذكرت المعلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها أول مرة، وفي نهاية البحث في ثبت المراجع والمصادر.

الدراسات السابقة: في حَدِّ علم الباحث لا تُوجد رسالة أو بحث علمي تناول هذه المسائل مجتمعة بالبحث والدراسة من قبل، إلا أن بعض هذه المسائل قد تناولتها بعض كتب النحو، وقد اعتبرت هذه الكتب من مراجع الدراسة، وقد استفدت من عرضها، وأحلت عليها أثناء الدراسة، ومن هذه الكتب:

١ ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: للعكبري، أبو البقاء؛ عبد الله بن الحسين، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١ (د. م: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م).

٢ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: للأنباري، أبو البركات؛ مُحَمَّد بن القاسم أبو بكر، تح: حسن حمد، ط١، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

إجراءات وهيكل البحث: اشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وتوصيات، وفهرس للمراجع.

فأمَّا المقدمة فذكرتُ فيها: أهمية البحث وأهدافه، وإشكاليته، ومنهجه، والدراسات السابقة، وأدوات البحث وهيكله.

وأمَّا التمهيد فاشتمل على التعريف بمفهوم الخلاف النحوي في اللغة والاصطلاح، ونشأته، وتطوره، وأسبابه، وأهم كتب الخلاف النحوي.

وأما المبحثين:

فالأول: مسألة: أثر إعمال الثاني من المتنازعين والأول يطلب مرفوعًا.

والثاني: مسألة: الخلاف في جواز حذف الضمير من باب (ظنَّ).

التمهيد: مفهوم الخلاف النحوي وتأريخه

الخلاف لغة: معناه: المخالفة[١]، والمضادة.

الخلاف في الاصطلاح: هو أن يأخذ كل واحد طريقًا غير طريق الآخر في حاله وقوله[٢]، ويُعبر بالخلاف عمومًا لإرادة المسائل المختلف فيها على وجوهها المتعددة[٣].

الخلاف: نشأته، وتطوره، وأسبابه، وأهم كتب الخلاف النحوي.

أولًا: الخلاف: نشأته وتطوره:

ملامح الخلاف النحوي بدأت تتسع عند علماء الطبقة الثانية من علماء البصرة، ومنهم: عبد الله بن أبي إسحاق، وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، فقد كان علماء هذه الطبقة أوفر حظًّا في هذا الشأن ممن سبقهم من علماء الطبقة الأولى، فقد ازدادت المباحث لديهم، وأضافوا كثيرًا من القواعد، ونشأت حركة النقاش بينهم، فعبد الله بن أبي إسحاق كان أول مَن نشط للقياس، وأعمل فكره فيه، وخَرَّج عليه مسائل كثيرة، وافقه عليها عيسى بن عمر، وخالفهما بعض معاصريهم، فانفسح ميدان القول في هذا العلم[٤]، فلم يقتصر الخلاف بين النحاة إلى انتقاد بعضهم بعضًا، وإنما توسع ليشمل القراء والشعراء، ولم

(١) ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم، **لسان العرب**، د. ط، (القاهرة، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤م)، ج٩، ص٨٦، الزبيدي، مُحَمَّد مرتضى الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد مُحَمَّد محمود، د. ط، (بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٢م)، ج٦، ص١٠٢.

(٢) الراغب الأصفهاني، الحسين بن مُحَمَّد، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: مُحَمَّد خليل عيناني، د. ط، (بيروت، دار المعرفة، ١٩٩٨م)، ص٢٩٤.

(٣) قد يصل عدد وجوه المسألة الواحدة، فيما رواه الشوكاني في كتاب "نيل الأوطار" نقلًا عن الذهبي في إحدى رواياته إلى ستين وجهًا. الشوكاني، مُحَمَّد بن علي، **مقدمة نيل الأوطار**، تقديم وتعريف: وهبة الزحيلي، اعتنى به: مُحَمَّد عبد العظيم، مُحَمَّد مُحَمَّد تامر، د. ط، (القاهرة، نشر: دار ابن الهيثم، ٢٠٠٤م)، ج١، ص٥.

(٤) الطنطاوي، الشيخ مُحَمَّد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط١، (مصر، دار المنار، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م)، ص ٢٨- ٢٩.

يتوقفوا عند معاصريهم، وإنما امتد ليشمل متقدمي القُرَّاء وشعراء العصر الجاهلي، والمخضرمين، وقد وصل الأمر إلى أن فرض النحاة أنفسهم على معاصريهم من الشعراء(١).

والذي أعطى النحاة هذه السطوة والمكانة هو سعيهم إلى حفظ اللغة وسلامة القرآن بعد أن بدأ الضعف يتطرق إلى اللغة، وبعد أن فشا اللحن بين الأقدمين- اعتقد النحاة أن العربي يجوز عليه الخطأ، ويصدر عنه الغريب، فهم لذلك جديرون بأن ينظروا فيما قالت العرب، وأن يتجهوا إلى أفصحها لسانًا وأقواها بيانًا(٢)، فظهرت عند نحاة هذه الطبقة- ولا سيما عند عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر- ظاهرةُ الطعن على العرب(٣)، وعدم التسليم بكل ما تقوله العرب، وإن العرب يجوز عليهم الخطأ، وما فعله نحاة الطبقة الثانية البصرية من تغليط للشعراء دَفَعَ متأخري النحاة إلى تخطئة مَن يحتج بشعره من الجاهليين، فقد نقل السيوطي في "المزهر" عن علماء اللغة والنحو أقوالًا كثيرة لنحاة ولغويين أجازوا لأنفسهم تغليط الشعراء(٤).

أما الموقف الذي اتخذه النحاة من القُرَّاء، فلم يختلف كثيرًا عن موقفهم من الشعراء، فكما لم يَسلم الشعراء من تغليط النحاة وتخطئتهم، كذلك لم يسلم القراء؛ فقد ضَعَّف النحاةُ

(١) المخزومي، مهدى، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، د. ط، (أبو ظبى، نشر: المجمع الثقافي، ٢٠٠٢م)، ص ٣٧، وما دار بين الخليل بن أحمد، ومُحَمَّد بن مناذر الشاعر فقد قال له الخليل، "إنما أنتم معشر الشعراء تبع لي، وأنا سكان السفينة، إن قرضتكم ورضيت قولكم نفقتم وإلا كسدتم". الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني**، تحقيق: سمير جابر، ط٢، (بيروت، دار الفكر، د. ت)، ج١٨، ص١٩٠.

(٢) السيد، عبد الرحمن، **مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها**، د. ط، (القاهرة: دار المعارف، نشر: ١٩٦٨م)، ص ١٤٦.

(٣) الجمحي، مُحَمَّد بن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه: محمود مُحَمَّد شاكر، تقديم: عبد الحكيم راضي، د. ط، (القاهرة، الناشر: الهيئة العامة لقصور الثقافة، نشر: ٢٠٠١م)، ج١، ص١٦، والزبيدي، مُحَمَّد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم، د. ط، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٤م)، ص ٢٦.

(٤) عقد في كتابه: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** بابًا لمعرفة أغلاط العرب، ضبطه وصححه: فؤاد علي منصور، د. ط، (بيروت، نشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م)، ج٢، ص٤٩٤.

قراءةَ بعضهم، واتهموا بعضهم بالجهل بأصول العربية، كما فعلوا مع ابن عامر مُقرئ أهل الشام، وحمزة بن حبيب الزيات أحد قراء أهل الكوفة، ونافع مقرئ أهل المدينة[١]؛ فَعَدُّوا قراءة ابن عامر: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)[٢]– قراءة ضعيفة، وقد وهم فيها القارئ، وإنما دعا ابن عامر إلى ذلك أنه رأى في مصاحف أهل الشام: (شركائهم) بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق: (شركاؤهم) بالواو، فدل على صحة ما ذهبوا إليه[٣].

فقد قرأ ابنُ عامر وأهل الشام بضم الزاي ورفع "قتل" ونصب "أولادهم" وخفض "شركائهم" على أن "قتل" مضاف إلى "شركائهم" ومعموله" أولادهم"، ففيه الفصل بين المصدر وما هو مضاف إليه بالمفعول[٤].

فالسبب الذي دفع ابنَ عامر إلى هذه القراءة هو رسم المصحف، ولم يعتمد على الرواية[٥]، وذلك أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه هو قبيح في القرآن، لكنه يجوز في الشعر، فجعلوا السبب في هذه القراءة هو اتِّباع القارئ للخَطِّ الذي وجده في مصاحف أهل الشام[٦].

ولم يتوقفوا عند الحكم على قراءة أحد القُرَّاء السَّبعة بالشذوذ، وإنما تَعَسَّف بعض

(١) المخزومي، **مدرسة الكوفة**، ص٥٠.

(٢) سورة الأنعام من الآية ١٣٧.

(٣) السيد، عبد الرحمن، **مدرسة البصرة**، ص٢٣١، وتفصيل هذه المسألة عند: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص٤٢٧– ٤٣٦.

(٤) الشوكاني، مُحَمَّد بن علي، **فتح القدير**، د. ط، (القاهرة، نشر: المكتبة التوفيقية، ٢٠٠٩م)، ج٢، ص١٦٥.

(٥) علي، عبد العال سالم، **أثر القراءات في الدراسات النحوية، د. ط**، (القاهرة، نشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٦٩م)، ص١٠.

(٦) ابن خالويه، أبي عبد الله، **الحجة في القراءات السبع**، د، ط، (بيروت، نشر: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م)، ص١٥٠– ١٥١.

النحاة في رَدِّ القراءة، إذ قال المبرد: "لو صَلَّيتُ خلف إمام يقرأ: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾[١]، و﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾[٢] لأخذت نَعلي ومضيتُ"[٣]، ويتابعه تلميذُه الزجاج[٤].

فالنحاة قد نقدوا القُرَّاء، وضعفوا قراءاتهم واتهموهم بالجهل بأصول العربية، كما فعلوا مع ابن عامر مقرئ أهل الشام، وحمزة بن حبيب الزيات مقرئ أهل الكوفة، ونافع مقرئ أهل المدينة، مع العلم بأنَّ القُرَّاء لا يعملون بشيء من حروف القرآن على الأغلب والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، فإذا ثبتت عندهم رواية قبلوها، ولم يحل دون قبولها خروجها على القياس، ومنافاتها لحكم الأغلب؛ وذلك لأن القراءة عندهم سُنَّة مُتَّبعة، والإسناد: هو محور القبول والرفض، فما صح منه قَبِلوه، ولو تعارض مع مقاييس النحاة، وما لم يَصِح رفضوه ولو وافقَ أُصولهم[٥].

وبعد أن غَلَّط النحويون المتقدمون الشعراء والقراء والفصحاء من العرب، كما حدث مع أبي عمرو بن العلاء عندما سأل أبا خيرة الأعرابي عن قولهم: (استأصل الله عرقاتهم)، فنصب أبو خيرة التاء من "عرقاتهم"، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة، لان جلدك! وذلك أن أبا عمرو استضعف الفتح؛ لأنه كان قد سمعها منه بالكسر [٦]، فرواية أبي خيرة، وهو أحد الرواة الثقات الذين كانت تؤخذ عنهم اللغة لم يَعد مسلمًّا بها عند النحاة؛ لضعف

(١) سورة إبراهيم من الآية ٢٢.

(٢) سورة النساء من الآية ١.

(٣) المبرد، مُحَمَّد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، د. ط، (القاهرة، نشر: دار الكتب المصرية، ٢٠١٣م)، مقدمة المحقق، ج١، ص١٢٠.

(٤) ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ص١١٩، الأنباري، **الإنصاف**، ج٢، ص٤٦٣.

(٥) المخزومي، **مدرسة الكوفة**، ص٥٠.

(٦) السيرافي، الحسن بن عبد الله، **أخبار النحويين البصريين**، د ط، (القاهرة: نشر: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٧م)، ص٢٥، وابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، د. ط، (بيروت، عالم الكتب، د. ت)، ج١، ص٣٨٥، ج٢، ص١٥.

لسانه بتقدم السِّن[١]، ثم غلطوا بعضهم بعضًا[٢].

وبعد أن استمر الخلاف هادئًا إلى عهد الخليل في البصرة والرؤاسي في الكوفة، اشتد بين الكسائي وسيبويه، وأول مظهر من مظاهر الخلاف بين المدرستين ما كان من أمر مناظرة سيبويه والكسائي بحضرة يحيى بن خالد البرمكي في المسألة الزنبورية[٣]، ومناظرة الكسائي مع الأصمعي بحضرة الرشيد في رفع (رئمان) ونصبها وجرها من قول أفنون التغلبي[٤]، وهذه المناظرات لا تَعدو أن تكون مظهرًا من مظاهر التنافس بين العلماء؛ للوصول إلى الرزق، أو بلوغ المنزلة عند السلطان؛ فقد جاء سيبويه من البصرة؛ ليحل في بلاط الخلافة سَيِّدًا للعلماء، وبهذا يفقد الكسائي ما يشغله في قلوب ذوي الأمر، فالخلاف إذًا بدأ مبكرًا، لكنه لم يتخذ شكل العصبية المذهبية إلا عند المتأخرين، وذلك عندما أصبح "كتاب سيبويه" الأساس الذي يقوم عليه الخلاف، فهو قد ضمنه كثيرًا من المؤاخذات النحوية، فقد غَلَّط فيه عيسى بن عمر ويونس والخليل، واتهم بعض العرب بالوهم في بعض الأساليب التي رويت، وبذلك فتح سيبويه باب المؤاخذات النحوية واسعًا على مصراعيه، ولم يَنج كتابه نفسه من تخطئة النحويين، فقد نظر فيه الأخفش، وكان يُعلق عليه تارة، ويُخطئ تارة، وتارة يستدرك، وكذلك فعل الكسائي والفراء والمازني وغيرهم، فجميعهم قرأوا الكتاب، وعنوا به، وعلقوا عليه، وكانوا يختلفون مع صاحبه في بعض المسائل[٥]، ثم جاء المبرد فجمع هذه التعليقات،

(١) الزجاجي، **مجالس العلماء**، المجلس الثاني، ص٧.

(٢) السابق، ص٣-٥.

(٣) الزجاجي، **مجالس العلماء**، المجلس الثاني، ص٩.

(٤) السابق، المجلس السابع عشر، ص٣٥. **وأفنون** (٠٠٠- نحو ٦٠ ق هـ= ٠٠٠- نحو ٥٦٤م): هو صريم بن معشر بن ذهل بن تميم، من بني تغلب: شاعر، جاهلي، يماني الأصل، مات في بادية الشام، لقب بأفنون؛ لقوله في أبيات: (إنَّ للشبان أفنونًا). الزركلي، خير الدين بن محمود، **الأعلام**، ط٦، (لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤م)، ج٣، ص٢٠٤.

(٥) الأنباري، عبد الرحمن بن مُحَمَّد، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٨م)، ص١٤٣.

وزاد عليها شيئًا في كتاب سماه "مسائل الغلط"، ثم دار الخلاف في هذه التعليقات، فألفت الردود والكتب، واشتد الخلاف، واتخذ إطار المذهبية بعد التقاء المذهبين في بغداد، فظهر نحاة متعصبون انقسموا على أنفسهم: ثعلب (ت٢٩١هـ) وتلاميذُه، والمبرد (ت٢٨٥هـ) وتلاميذُه، واشتد الأمر كثيرًا بمجيء السيرافي (ت٣٦٨هـ)، وأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، والرماني (ت٣٨٤هـ)، إذ اتخذ الخلاف شكلًا من أشكال الجدل والمنطق والفقه.

ثانيًا: أسباب الخلاف النحوي:

إن أسباب الخلاف بين النحاة كثيرة، وهي مثار خلاف بين الباحثين قديمًا وحديثًا، ولكن يمكن إرجاع أسباب الخلاف النحوي إلى الآتي:

أ. طبيعة اللغة العربية التي تمتاز بالاتساع وغزارة الألفاظ؛ لأنها تنتشر في أراض مترامية الأطراف، في قبائل تفصل بينهم الحواجز الطبيعية، فتكون لكل منهم لغته الخاصة، حتى يكاد بعضهم لا يميز لغة الآخرين حتى قيل: (ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا)[(١)]، مما يعني وجود أكثر من عربية يترتب عليها اختلاف في استخدام بعض المفردات، فالحميريون يقولون للرجل: ثب، أي: اجلس، على حين أن الوثب في لغة نزار الطمر[(٢)]، فاختلاف اللغات بين القبائل العربية جعل العلماء يتفاوتون في تحديد اللغة الفصيحة.

وعلى هذا اختلف النحويون، واختلفت أقيستهم في صياغة القواعد؛ لأن ما يصل إلى أحد النحويين من مادة لغوية أو نحوية لا يصل إلى نحوي آخر، فيُعد هذا سببًا للحكم على لغة ما بالشذوذ؛ لأنها غير مسموعة[(٣)]، إذ تكون الظواهر القليلة الشيوع مدعاة لاختلاف

(١) الجمحي، محمد بن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، د ط، (جدة، دار المدني، د. ت)، ج١، ص١١.

(٢) السيوطي، **المزهر في علوم اللغة**، ج١، ص٣٩٦.

(٣) العزاوي، فائزة علي، **الخلاف النحوي في كتب معاني القرآن للفراء والأخفش والزجاج**، ص٤.

النحاة في النظرة إليها.

ب . طبيعة النحو العربي التي تقوم على الاجتهاد والتعليل تجعل النحوي يجتهد آراء نحوية ينفرد بها، مما يؤدي إلى تباين وجهات نظر النحاة في التعليل والاجتهاد؛ لأن الاجتهاد يقوده إلى طرح العلل والظواهر النحوية لتعزيز الرأي الذي يراه، ومن الطبيعي أن يجتهد النحوي بقدر ما يمتلك من حس لغوي ونفاذ ذهني، تُمليه عليه ثقافته اللغوية، واجتهاده الشخصي[١].

ج . الاختلاف المنهجي: اتخذ الكوفيون منهجًا يختلف كثيرًا عن منهج البصريين، فإذا كان منهج أهل البصرة أساسه القياس على الكثير، ونبذ القليل النادر والتعليل والتأويل، فإن الكوفيين اعتمدوا على السماع العام قليلًا كان أم كثيرًا، ومن هنا زاد البعد بين الفريقين تبعًا لاختلافهم في السبيل الذي أدى بهما إلى النتائج المتضادة والقواعد المختلفة.

وهذا الاختلاف المنهجي تمثل في النزعة العقلية والفلسفية لدى بعض النحاة، أو الاهتمام بالسماع وتغليبه على النزعة العقلية لدى بعضهم الآخر، وتأثر بعضهم بالعلوم الأجنبية أو الإسلامية مما ساعد على طبع درسهم النحوي بطابع وسمات مميزة[٢].

د . التنافس بين العلماء: سعى علماء المِصْرَيْن؛ البصرة والكوفة في القرن الثاني الهجري إلى إظهار مقدرتهم العلمية؛ بُغية كسب جاه علمي أو مالي مما أدى إلى ظهور آراء متباينة، كل رأي منها يعبر عن شخصية صاحبه، وقد أسهم الخلفاء والأمراء في إثارة التنافس بين العلماء، فكانت أغلب المنافسات على أيديهم، فحكموا في كثير منها، فنصروا وخذلوا، ورفعوا وخفضوا، فكان لذلك أثره في زج العلماء بأنفسهم في هذا التنافس الذي كان يأمل كل واحد فيه أن يكون المجلى[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص٥.

(٢) منديل، حسن، **الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة**، ص٩.

(٣) الطنطاوي، **نشأة النحو**، ص٣٨.

هـ . الدوافع المادية والأطماع الشخصية، والعصبية للبلد، من أكثر الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء، ولَوَّنت الخلاف بشيء من العنف[(١)] .

ثالثًا: أهم كتب الخلاف النحوي:

عند تتبع التراث النحوي العربي نجد عددًا من المؤلفات قد عنيت بالخلاف النحوي، وليس ما نشر بعنوان الخلاف النحوي هو المصدر الوحيد لدراسة الخلاف في العربية والتأريخ له، فقد أثبتت الدراسات التي نهض بها المحدثون أن كتب النحو والصرف، وكتب إعراب القرآن وتفسيره، والمعجمات اللغوية، وكتب الأمالي والنوادر والمجالس وشروح المتون النثرية تشتمل على الكثير مما يُعرف بمسائل الخلاف النحوي بين العلماء، فكتاب سيبويه وهو أقدم كتاب وصل في النحو، حمل في طياته الكثير من المسائل التي خالف فيها سيبويه شيوخَه، كذلك سار على طريقه مَن أَلَّف بعده من النحاة في النحو والصرف وعلوم اللغة؛ فقد ذكروا في كتبهم مسائل خلافية كثيرة، إلا أن الكثير من علماء العربية القدماء خَصَّ موضوع الخلاف بالتأليف، فأفردوا له كتبًا كثيرة، أتى الزمن عليها، ولم يصل إلينا منها إلا القليل.

وسأقدم سردًا بأهم كتب الخلاف النحوي وكتب الردود والانتصارات، وقد قسمت هذه المؤلفات إلى قسمين: مطبوعة، ومفقودة، وأرتبها بحسب تاريخ وفيات أصحابها.

القسم الأول: كتب الخلاف النحوي المطبوعة، وهي:

الأول: "مسائل الغلط"، أو "الرد على سيبويه"، للمبرد، أبو العباس؛ مُحَمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر، المتوفى سنة (ت٢٨٥هـ)[(٢)].

(١) السيرافي، **أخبار النحويين البصريين**، د. ط، (القاهرة، نشر: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٧م)، ص٤، السيوطي، عبدالرحمن، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ترجمة: ثعلب، تحقيق: علي مُحَمَّد عمر، د. ط، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٥م)، ج١، ص٣٩٧.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ج١، ص٢٧٠. وقد تناوله بالدراسة سيف الدين طه الفقراء في بحث عنوانه: (من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرِّد في كتابه المقتضب)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم =

الثاني: "الانتصار لسيبويه على المبرد"، لابن ولاد، أبي العباس؛ أحمد بن مُحَمَّد التميمي النحوي، المتوفى سنة (٣٣٢)هـ[١]، حققه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، وصدر عن مؤسسة الرسالة في بيروت، سنة ١٤١٦ هـ- ١٩٩٦م، وحققه- أيضًا- عبد الحميد عوض السيوري، القاهرة: جامعة القاهرة- كلية الآداب، ١٩٦٩م.

الثالث: "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي، أبي القاسم؛ عبد الرحمن بن إسحاق، المتوفى سنة (٣٣٧هـ)[٢]، قام بتحقيقه الأستاذ مازن المبارك، وصدر عن مطبعة المدني في القاهرة سنة ١٩٥٨م.

الرابع: "مجالس العلماء"؛ لأبي القاسم الزجاجي، وهو يُعد مِن أحسن الكتب التي تَعَرَّضت للمناظرات، ومسائل الخلاف بين العلماء[٣].

الخامس: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"؛ لأبي البركات الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧هـ[٤].

السادس: "التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين"؛ لأبي البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري، المتوفى سنة ٦١٦هـ[٥].

السابع: "مسائل خلافية في النحو"؛ لأبي البقاء العكبري أيضًا، حققه د. مُحَمَّد خير الحلواني، الناشر: دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

=

الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٢، العدد ٣٩، ديسمبر ٢٠١٥م.

(١) السابق، ج١، ص٣٨٦.

(٢) السيوطي، **بغية الوعاة**، ج٢، ص٧٧.

(٣) هذا الكتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، وصدر عن مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣م.

(٤) الكتاب من أشهر كتب الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية، حققه: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد.

(٥) السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج٢، ص١٣٥، وقد حققه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين- مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٧٦م.

الثامن: "ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة"، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، المتوفى سنة ٨٠٢هـ، وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي، وصدر عن عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، سنة ١٩٨٧م.

التاسع: "مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين"، للشيخ أبي رشيد؛ سعيد بن مُحَمَّد بن سعيد النيسابوري[(١)]، تحقيق وتقديم: معن زيادة، رضوان السيد، نشر: طرابلس، الناشر: معهد الإنماء العربي، تاريخ النشر:١٩٧٩م، وقيل: إنه مطبوع بليدن، ومنه نسخة خطية في مكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ٤٣٤٥.

القسم الثاني: كتب الخلاف النحوي المفقودة، وهي:

الأول: "المهذب في النحو" للدينوري، أبو علي؛ أحمد بن جعفر، المتوفى سنة ٢٨٩هـ[(٢)].

الثاني: "اختلاف النحويين"، لثعلب، أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، المتوفى سنة ٢٩١هـ[(٣)].

الثالث: "المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون"، لابن كيسان؛ أبي الحسن مُحَمَّد بن إبراهيم، المتوفى سنة ٣٢٠هـ[(٤)].

الرابع: "المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين"، للنحاس؛ أبي جعفر، أحمد بن مُحَمَّد بن

(١) وقد ذكره كحالة، عمر رضا، صاحب **معجم المؤلفين**، د. ط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩م)، ج٤، ص٢٣٠، وفي **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، سركيس، يوسف إليان، د. ط، (القاهرة، نشر: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٨م)، ج١، ص٣١١، باسم (المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين).

(٢) الحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، د. ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١١م)، ج٢، ص٢٤٠.

(٣) ابن النديم، أبو الفرج مُحَمَّد، **الفهرست**، د. ط، (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠٠٩م)، ص٨١، كحالة، **معجم المؤلفين**، ج٢، ص٢٠٣.

(٤) ابن النديم، **الفهرست**، ص٨٩، الحموي، **معجم الأدباء**، ج١٧، ص١٣٩.

إسماعيل، المتوفى سنة (٣٣٨هـ)[١].

الخامس: "الرد على ثعلب في اختلاف النحويين" لابن درستويه، أبي مُحَمَّد؛ عبد الله بن جعفر، المتوفى سنة (٣٤٧هـ)[٢]، وله كتب أخرى في الخلاف أكثرها ردود على النحاة منها: (الرد على ابن خالويه في الكل والبعض)، و(الرد على أبي يزيد البلخي ت٣٢٢هـ)، و(الرد على الفَرَّاء في المعاني)، و(الرد على المفضل في الرد على الخليل)، و(نقض كتاب الراوندي على النحويين)[٣].

السادس: كتاب "الاختلاف"، لعبيد الله بن مُحَمَّد بن جعفر بن مُحَمَّد بن عبد الله الأزدي، المتوفى سنة ٣٤٨هـ[٤].

السابع: "الخلاف بين النحويين" للرماني، أبي الحسن؛ علي بن عيسى بن عبد الله، المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، وله كتاب آخر ذكر في "إنباه الرواة" باسم: (الخلاف بين سيبويه والمبرد)[٥].

الثامن: "كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين"، لابن فارس؛ أحمد بن زكريا القزويني، المتوفى سنة ٣٩٥هـ[٦].

---

(١) السيوطي، **بغية الوعاة**، ج١، ص٣٦٢، والبغدادي، إسماعيل باشا، **هدية العارفين**، د ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م)، ج١، ص٦١.

(٢) ابن النديم، **الفهرست**، ص٦٩.

(٣) السابق، ٥٩-٦٠.

(٤) السيوطي، **بغية الوعاة**، ٢، ص١٢٨، والبغدادي، **هدية العارفين**، ج١، ص٦٤٦.

(٥) القفطي، **إنباه الرواة**، ج٢، ص٢٩٥، قال: "أما الرماني (ت٣٨٤هـ) فله كتابان أحدهما عام، وهو (الخلاف بين النحويين)، وأما الآخر فهو خاص، وهو (الخلاف بين سيبويه والمبرد)".

(٦) الحموي، **معجم الأدباء**، ج٤، ص٨٥. وقد ذكره السيوطي في "البغية" باسم (اختلاف النحويين)، ج١، ص٣٥٢، وذكره حاجي خليفة في "كشف الظنون"، ج١، ص٣٣، وإسماعيل البغدادي في "هدية العارفين" باسم: (اختلاف النحاة) ج١، ص٦٨، وله كتاب آخر في النصرة لثعلب سماه (كتاب الانتصار لثعلب). بغية الوعاة، ج١، ص٣٥٢.

التاسع: "تعليق على كتاب سيبويه"، لابن برهان، المتوفى سنة ٤٥٦هـ[١].

العاشر: "إصلاح ما وقع في أبيات سيبويه، وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل"، لابن هشام اللخمي، المتوفى سنة ٥٧٧هـ[٢].

الحادي عشر: "مسائل الخلاف في النحو"، لعبد المنعم بن مُحَمَّد الغرناطي، المعروف بابن العرس، المتوفى سنة ٥٩٧هـ[٣].

الثاني عشر: "التنبيه على أغلاط الزمخشري، وما خالف فيه سيبويه"، لأبي الحجاج؛ يوسف بن معزوز القيسي، المتوفى سنة ٦٢٥هـ[٤].

الثالث عشر: "الإسعاف في مسائل الخلاف"، لأبي مُحَمَّد؛ جمال الدين الحسين بن بدر بن عبد الله بن إياز، المتوفى سنة ٦٨١هـ[٥].

الرابع عشر: "رءوس المسائل في الخلاف"، لأبي إسحاق؛ إبراهيم بن أصبح[٦].

(١) كحالة، **معجم المؤلفين**، ج٧، ص٣١٦.

(٢) الزركلي، **الأعلام**، ج٥، ص٣١٨.

(٣) السيوطي، **بغية الوعاة**، ج٢، ص١١٦.

(٤) السابق، ج٢، ص٣٦٢. وقد ذكره السيوطي في "البغية" باسم: (الرد على الزمخشري في مفصله).

(٥) **السابق**، ج١، ص٥٣٢، والبغدادي، **هدية** العارفين، ذكره باسم (الإسعاف في علم الخلاف)، ج١، ص٣١٣، وفي **كشف الظنون**، ذكر باسم (الإسعاف في الخلاف)، ج١، ص٨٥.

(٦) السيوطي، **همع الهوامع**، ج٢، ص١٤٨.

المبحث الأول

المسألة الثانية: أثر إعمال الثاني من المتنازعين والأول يطلب مرفوعًا[١]

إذا أعملنا الثاني من المتنازعين في الاسم الظاهر بعدهما- على ما هو المختار عند البصريين، والراجح عند الجمهور- فإن العامل الأول إمَّا أن يطلب معمولًا يجوز حذفه كالمفعول به، أو يطلب معمولًا لا يجوز حذفه؛ كالفاعل والمفعول الذى لم يُسَمَّ فاعله.

فإن كان يطلبه على جهة المفعولية وجب حذفه اختصارًا- إن لم يكن مفعولًا لا يُستغنى عنه، ففيه خلاف سيأتي- إن شاء الله- لئلا يؤدِّي إلى الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة، سواءٌ أكان الثاني يطلبه على جهة المفعولية هو الآخر نحو: ضربتُ وأكرمتُ زيدًا، أم على جهة الفاعلية نحو: زرتُ وزارني عمرو، وإن كان يطلب ما لا يجوز حذفه، كأن يطلبه على جهة الفاعلية نحو: ضربني وأكرمتُ زيدًا، ففي ذلك خلافٌ بين النحويين، وبيان هذه الآراء بشيءٍ من التفصيل فيما يلي:

المذهب الأول: مذهب سيبويه وجميع البصريين، يقول سيبويه: "وكذلك تقول: ضربوني وضربتُ قومَك، إذا أعملت الآخِر فلا بُدَّ في الأول من ضمير الفاعل؛ لئلا يخلو من فاعل، وإنما قلت: ضربت وضربني قومُك، فلم تجعل في الأول الهاء والميم؛ لأن الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون بغير فاعل"[٢].

فقد ذهب سيبويه وجميع البصريين إلى أن إعمال ثاني المتنازعين في الاسم الظاهر

(١) ورد ذكرها عند سيبويه؛ عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون، ط٢، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م)، ج١، ص٧٩، ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج٢، ص٢٤٤، الجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد**، ج١، ص٣٣٦، الصيمري، عبد الرحيم الحسين العراقي، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، د. ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م)، ج١، ص١٤٨، ابن خروف، **شرح الجمل**، ج٢، ص٦٠٤.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٧٩.

بعدهما، وإضمار معمول الأول وجوبًا على شريطة التفسير، فإذا قلت: ضربني وأكرمت زيدًا، فإن فاعل (ضربني) ضميرٌ مستترٌ فيه يُفَسِّره الاسم المتنازع عليه، ويكون موافقًا له في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

لكن ضمير الغائب الواحد لا يظهر في الفعل، فإذا ثَنَّيت أو جمعت ظهر نحو: قاما وقعد الزيدان، وقاموا وقعد الزيدون.

وإنما قال البصريون بذلك؛ لامتناع خُلُوِّ الفعل من فاعلٍ ظاهرٍ أو مضمر، وإذا كان الاسم الظاهر قد صار معمولًا للفعل الثاني فإن معمول الأول يُقَدَّر مضمرًا؛ لئلا يلزم من عدمه حذف الفاعل(١).

المذهب الثاني القائل بالجواز على تقدير حذف الفاعل، وهو مذهب الكسائي وهشام(٢) من الكوفيين والسهيلي وابن مضاء القرطبي من الأندلسيين(٣).

يقول ابن مضاء: "تقول: قام وقعد زيدٌ، فإن علَّقت "زيدًا" بالفعل الثاني، فبين النحويين في ذلك اختلاف، الفَرَّاء لا يجيزه، والكسائي يجيزه على حذف الفاعل، وغيرُهُ على الإضمار الذى يُفَسِّره ما بعده...، وأمَّا أيُّ الرأيين أحق؟ فرأي الكسائي..."(٤).

(١) الصيمري، **التبصرة والتذكرة**، ج١، ص١٤٨، ابن يعيش، الحسن بن مُحَمَّد، **شرح المفصل**، تحقيق: أحمد السيد أحمد، ط١، (مصر، المكتبة التوفيقية، د. ت)، ج١، ص ١٤٩.

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي وعلماء الكوفة، من مؤلفاته: "مختصر في النحو"، "الحدود"، "القياس"، توفي عام ٢٠٩هـ. **إنباه الرواة** ٣، ص٣٦٤، **بغية الوعاة** ٢، ص٣٢٨.
ورأيه عند: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **أوضح المسالك**، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، (بيروت، دار الجيل، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م)، ج٢، ص١٧٧، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: مُحَمَّد كامل بركات، د. ط، (د. م، دار المدني، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٤م)، ج١، ص٤٥٨، ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١، ص١٤٩.

(٣) أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج٣، ص١٤٩، **ارتشاف الضرب**، ج٤، ص٢١٤٣.

(٤) ابن مضاء القرطبي؛ أحمد بن عبد الرحمن، **الرد على النحاة**، تح: د. مُحَمَّد إبراهيم البنا، ص٨٥- ٨٧، ط١، (القاهرة، دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م).

فالفاعل عندهم اسمٌ ظاهرٌ محذوف، والأصل في: ضربني وضربتُ زيدًا: ضربني زيدٌ وضربتُ زيدًا، وإنما قال الكسائي بحذف الفاعل هربًا من الإضمار قبل الذكر، فإنه يرى أن الحذفَ أسهلُ من الإضمار قبل الذكر(١).

واستدلَّ على ما ذهب إليه من حذف الفاعل بأبيات منها قول الشاعر:

تَعَفَّقَ بالأَرْطَـى لها وأرادهـا رجـالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُـمْ وكَلِيبُ(٢)

وقول الآخر:

لو كـان حيًّا قَبْلَهُـنَّ ظَعَائِنًا حَيَّا الحَطِيمُ وُجُوْهَهـنَّ وزَمْزَمُ(٣)

فإن هذين البيتين يتعين فيهما أن يكونا من إعمال الثاني، إذ لو كانت من إعمال الأول لأضمر في الثاني ما يحتاج إليه، فكان يقول: وأرادوها رجال، حييا الحطيمُ وجوههن وزمزم، فلما كانت على إعمال الثاني والأول يطلب مرفوعًا ولم يبرز الضمير فيقول: تعفـقوا

(١) ابن الحاجب، **شرح المقدمة الكافية، ج٢**، ص٣٤٢، ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة الموصلي، **شرح ألفية ابن معطي**، تح: علي موسى الشوملي، ط١، (مصر، مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م)، ج١، ص٦٥٢، ابن عقيل، المساعد، ج١، ص٤٥٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعلقمة بن عبدة الفحل في **ديوانه** ص١٢، قدم له الشيخ: السيد أحمد صقر، والدكتور زكى مبارك، الطبعة الأولى، المكتبة المحمودية، سنة ١٣٥٣هـ- ١٩٣٥م، من قصيدة له يمدح بها الحارث بن جبلة الغسَّاني. والبيت ورد عند: ابن خروف، **شرح الجمل**، ج٢، ص٦٠٦، ابن مضاء، **الرد على النحاة**، ص٨٧، ابن يعيش، **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٢٧، ابن عصفور، **شرح الجمل**، ج١، ص٦٣١، ابن الضائع، **شرح الجمل**، ج١، ص٢٨٤.

موطن الشاهد، "تعفق... وأرادها رجال"، **ووجه الاستشهاد**، تقدم العاملان، "تعفق"، و"أرادها"، وتأخر المعمول "رجال"، وقد أعمل العامل الثاني، "أرادها" ورفع "رجال" فاعلًا له، وأعمل الأول "تعفق" في ضميره، وحذفه- مع أنه فاعل- على رأي الكسائي ومن معه، فرارًا من الإضمار قبل الذكر؛ ويجوز القول، إن في "تعفق" ضميرًا مستترًا، يعود إلى "رجال"، وهو وإن كان جمعًا، فهو في تأويل المفرد، فصح استتار ضميره مفردًا.

(٣) البيت من الكامل، وهو لعروة بن أذينة في وصف جماعة من النسوة يؤدين فريضة الحج. **ديوانه**، ص ٣٦٨.

والبيت ورد عند: ابن عصفور، **شرح الجمل**، ج١، ص٦٣١، أبي حيان، **التذييل والتكميل**، ج٣، ص١٤٨، ابن عقيل، **المساعد، ج١**، ص٤٥٩.

بالأرطى، حييا قبلهن ظعائنا، دلَّ ذلك على أنه محذوف وليس بمضمر[١].

لكن رُدَّ مذهب الكسائي بأن ما ادَّعاه من حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر؛ لأنه على القول بالإضمار قد جاء بعده ما يُفَسِّره في الجملة، كما ثبت له نظيرٌ في غير موضعٍ من كلام العرب، أما حذف الفاعل وإخلاءُ الفعلِ عنه فغيرُ معروفٍ في شيء من كلامهم؛ لأن الفعل لا بُدَّ له من فاعل، ويستحيلُ تحقُّق المسند بدون المسند إليه[٢].

وأما ما استدلَّ به من السماع فلا حجة فيه؛ "لإمكان جَعْلِهِ من باب إفراد ضمير الجماعة مؤوَّلةً بمفرد اللفظ مجموع المعنى"[٣].

فهذه الشواهد على إعمال الثاني، وأُضمر في الأول، لكن لم يُقَلْ فيه: "تعفَّقُوا، حَيَّيا، على لفظ التثنية والجمع؛ لأن ضمير المثنى والمجموع يجوز أن يعود عليهما كما يعود على المفرد باعتبار تأويلهما بـ"مَنْ ذُكِرَ أو ما ذُكر"[٤].

وعلى هذا الوجه حمله سيبويه، حيث أجاز: ضربني وضربتُ قومَك، بنصب (قومك) على إعمال الثاني والإضمار في (ضربني) ضميرًا مفردًا، كأنه قال: مَنْ ثَمَّ، وإن كان استقبح أن يعود الضمير على المجموع مفردًا، وخَرَّجه على قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله.

قال سيبويه: "فإن قلت: ضربني وضربتُ قومَك، فجائزٌ وهو قبيحٌ أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أحسنُ الفتيان وأجمله، وأكرم بنيه وأنبله، ولا بُدَّ من هذا؛ لأنه لا يخلو الفعل من مضمرٍ أو مُظهَرٍ مرفوعٍ من الأسماء، كأنك قلت إذا مَثَّلته؛ ضربني مَنْ ثَمَّ

(١) ابن مضاء، **الرد على النحاة**، ص٨٧، ابن الحاجب، **شرح المقدمة الكافية**، ج٢، ص٦٠٦، ابن يعيش، **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٧٤، ابن عصفور، **شرح الجمل**، ج١، ص٦٣١.

(٢) الصيمري، **التبصرة والتذكرة**، ج١، ص١٤٩، ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١، ص١٥٠، الرضي، **شرح الكافية**، ج١، ص١٨٣، الجرجاني، **المقتصد**، ج١، ص٣٣٧.

(٣) ابن يعيش، **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٧٤.

(٤) ابن الضائع، **شرح الجمل**، ج١، ص٢٨٥، أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج٣، ص١٤٩.

وضربتُ قومَك"[١].

فمما عاد على المثنى كما يعود على المفرد قول الشاعر:

لِمَـنْ زُحْـــلُـوفَـةٌ زُلُّ　　بها العَيْنَـانِ تَنْـــهَـلُّ[٢]

وقول الآخر:

فكأنَّ في العَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ　　أو سُنْبُلًا كُحِلَتْ به فانْهَلَّتِ[٣]

ومما عاد على المجموع كما يعود على المفرد قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾ [٤]، وقولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله، وأحسن بني أبيه وأنبله.

فلم يقل: مما في بطونها؛ لأنَّ النعم تسد مسدَّ الأنعام، ولم يقل: أحسن الفتيان وأجملهم؛ لأنه بمعنى: أحسن فتى، وكذلك لم يقل: أحسن بني أبيه وأنبلهم؛ لأنه بمعنى: أحسن ابن، فأفرد الضمير حملًا على المعنى[٥].

وقال ابن أبي الربيع: "وأما قوله: (لو كان حيًّا قبلهن ظعائنًا) فيمكن عندي فيه تأويلٌ

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٧٩، ٨٠.

(٢) البيت من الهزج، وهو لامرئ القيس، **ملحقات ديوانه** ٤٧٢، قيل: أنشده وهو في مرضه حين رأى قبرًا يحفر له، والبيت ورد عند: ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ج١، ص١٨٣، ابن عصفور، **شرح الجمل**، ج١، ص٢٨١، ٦٣٣، أبي حيان، **التذييل والتكميل**، ج٣، ص١٤٩.

الزحلوفة: آثار تزلج الصبيان من فوق التل، ويروى، زحلوقة، وهي بمعناها، الزُّلُّ: ما تزلُّ به القدم.

والشاهد فيه قوله: (بها العينان تنهل) حيث عاد الضمير في (تنهل) على المثنى (العينان)، كما يعود على الفرد.

(٣) البيت من الكامل، وهو لسُلْمِيّ بن ربيعة السِّيدي، والبيت ورد عند: ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ج١، ص١٢٢، ابن عصفور، **شرح الجمل**، ج١، ص٢٨٢، ٦٣٣، أبي حيان، **التذييل والتكميل**، ج٣، ص١٥٠، والقرنفل والسنبل من أخلاط الأدوية التي تؤثر في العين وتسيل الدموع.

والشاهد فيه قوله: (كُحلت به) حيث عاد الضمير في (كحلت) على المثنى (العينين) كما يعود على المفرد.

(٤) سورة النحل من الآية ٦٦.

(٥) ابن يعيش، **شرح التسهيل**، ج١، ص١٢٨٧، ١٢٨، ابن عصفور، **شرح الجمل**، ج١، ص٢٨١، ٦٣٢، أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج٣، ص١٥٠، ١٥١، ابن عقيل، **المساعد**، ج١، ص٨٨.

آخر؛ لأن "الحطيم وزمزم" كلاهما من الحرم، فالمقصود بهما: الحرمُ كله، لكنه عيَّنهما تعظيمًا لهما، كما تقول: ضُرِبَ ظهره وبطنه، وأنت تريد: جميعه، وكما تقول: ضُرِبَ قرنه وقدمه، وأنت تريد: جميعه.

وبلا شك أن هذا أولى مما ذهب إليه الكسائي من حذف الفاعل؛ لأن حذف الفاعل لم يُوجد في موضعٍ فيكون هذا ثانيًا، وقد وُجِدَ إضمار (مَنْ ذُكِر)"[(١)].

المذهب الثالث: مذهب الفراء حيث يرى أن العاملين إن اتفقا في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار، نحو: قام وقعد أخواك، وإن اختلفا: فطلب الأول مرفوعًا والثاني منصوبًا نحو: ضربني وأكرمت زيدًا، فعنه أنه لا يجوز إعمال الثاني في هذه المسألة لما يلزم من ذلك من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل، وكلاهما على خلاف الأصل.

وإنما صلاح هذه المسألة أن يعمل الأول- كما هو المشهور عنه[(٢)]- أو يُضْمَر الفاعلُ منفصلًا بعد الجملة المعطوفة، فتقول: ضربني وضربت زيدًا هو، وضربني وضربتُ الزيدين هما، وضربني وضربتُ قومك هم.

قال الصيمري: "وهذا الذى ذكره الفراء هو قياسٌ، لولا ما سُمع من العرب من إعمال الفعل الثاني، وإضمار الفاعل في الفعل الأول وهو قول طفيل الغنوي:

وكُمْتًا مُدَمَّاةً كأن مُتُونَهَا جَرَى فوقها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[(٣)]

(١) ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح**، تحقيق ودراسة: د. فيصل الحفيان، د. ط، (بغداد، دار الرشيد، ٢٠٠١ م- ١٤٢٢هـ)، ج٢، ص٦١٠، ٦١١.

(٢) أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج٣، ص١٤٧، **ابن مالك شرح الكافية الشافية**، ج١، ص٢٩٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لطفيل بن كعب الغنوي في **ديوان طفيل بشرح الأصمعي**، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، ط١، (بيروت، دار صادر، سنة ١٩٩٧م)، ص٧.

والبيت ورد عند: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٧٧، المبرد، **المقتضب**، ج٤، ص٧٥، الفارسي، **الإيضاح في شرح المفصل**، ج١، ص١٦٣، والأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص٨٨، ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١، ص١٥١.

المعنى: يصف خيلًا بأنها ذات لون أحمر مائل إلى الذهبي بسبب انعكاس أشعة الشمس على عرقها.

=

فقد ذكر في البيت فعلين أحدهما: (جرى) والآخر: (استشعرت)، وأنشده الرواة بنصب (لون مذهب) بـ(استشعرت)؛ لأنه أقرب الفعلين إليه، فلا بد من إضمار فاعلٍ في (جرى) على ما ذكرنا، ولو أعمل (جرى) لقال: جرى فوقها واستشعرته لونُ مُذْهب؛ لأن التقدير: جرى فوقها لونُ مذهب واستشعرته"[١].

كما رُدَّ قوله: إنهما إن اتفقا في طلب المرفوع فالعمل لهما، نحو: قام وقعد أخواك. بأنهم يجرون عوامل النحو كالمؤثِّرات الحقيقية، واجتماع مؤثرين تامين على أثر واحدٍ مدلولٌ على فساده في الأصول[٢]؛ لأنه يؤدِّي إلى اجتماع أثرين متنافيين، "وهما القيام والقعود معًا" من مؤثِّر واحد في حالٍ واحدة، وهو محال[٣].

الترجيح: يترجح عندي ما ذهب إليه سيبويه والبصريون من إعمال الثاني وإضمار الأول على شريطة التفسير بالاسم المتنازع عليه؛ لأن عمدة ما استدل به الكوفيون" الكسائي والفراء ومن وافقهما" هو الحذر من الإضمار قبل الذكر؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

والحقيقة: أن ما حذروا ليس بمحذورٍ منه؛ لأن الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير موجودٌ في كلام العرب في غير هذا الباب وفي القرآن الكريم، ومن ذلك:

أولًا: ضمير الشأن والقصة، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [٤]، وقوله تعالى:

=

والشاهد فيه: قوله (جرى واستشعرت لون) حيث تقدم عاملان "جرى" و"استشعرت"، وتأخر عنهما معمول واحد "لون" الأول يطلبه فاعلًا، والثاني يطلبه مفعولًا، وقد أعمل الثاني.

(١) الصيمري، **التبصرة والتذكرة**، ج١، ص١٤٩، ١٥٠، وأيضًا في حكاية الإضمار قبل الذكر عن العرب، ابن خروف، **شرح الجمل**، ج٢، ص٦١١، ٦١٣.

(٢) الرضي، **شرح الكافية**، ج١، ص١٨٣، ابن عصفور، **شرح الجمل**، ج١، ص٦٣٠.

(٣) ابن القواس، **شرح ألفية ابن معطي**، ج١، ص٦٥٣.

(٤) سورة الإخلاص: الآية (١).

﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [١].

ثانيًا: الضمير المرفوع بـ(نعم وبئس) وما أُلحق بهما نحو: نعم رجلًا زيد، وبئس رجلًا عمرو، وقوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [٢].

ثالثا: الضمير المجرور بـ(رُبَّ)، نحو: رُبَّه فتىً أكرمت[٣].

وهذه الأبواب الثلاثة لم يُقْدَم على الإضمار فيها على شريطة التفسير إلا بالسماع، وكما جاء السماع فيها جاء في هذا الباب أيضًا نثرًا ونظمًا.

فقد حكى سيبويه أن من كلام العرب: ضربوني وضربتُ قومَك[٤].

ولا يُعترض عليه بما قيل من أنه لم ينقله عن العرب، بل هو مثالٌ مخرَّجٌ على مذهبه؛ لأن هذا خلاف الظاهر[٥].

وأيضًا فقد سُمع نظيره في الكلام الفصيح كقول الشاعر:

جَفَوْنِي ولم أَجْفُ الأخِلَّاءَ إنني لغير جميلٍ من خليليَّ مُهْمِلُ[٦]

وقول الآخر:

هَوَيْنَني وهَوَيْتُ الغانياتِ إلى أَنْ شِبْتُ وانْصَرَفَتْ عنهنَّ آمَالِي[٧]

(١) سورة الأنبياء: آية ٩٧.

(٢) سورة الأعراف: آية ١٧٧.

(٣) الصيمري، **التبصرة والتذكرة**، ج١، ص١٥٠، ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١، ص١٥٠، ابن أبي الربيع، **الكافي في الإفصاح**، ج٢، ص٦١٤.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٧٩.

(٥) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك**، ج٢، ص٦٩.

(٦) البيت من الطويل، ونسبه ابن مالك لبعض الطائيين.

والشاهد فيه: أن الواو من (جفوني) ضمير عائد على (الأخلاء)، وتقدمت عليه، فاستدل بذلك على جواز الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير، وقد سبق تخريجه

(٧) البيت من البسيط، ولم أقف على نسبته لقائل معين، والبيت ورد عند: ابن يعيش، **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٧٠، =

فقد تقدَّمت الواو من "جفوني" والنون من "هويني" المفسِّرَ، فعُلِمَ أن ذلك وأمثالَه جائزٌ.

وإذا صحَّ بالسماع أن العرب تُضْمر في هذا الباب على شريطة التفسير، كما أضمرت في باب الأمر والشأن، وفي باب "نعم وبئس"، وفي باب "رُبَّه رجلًا" على شريطة التفسير كان ما ذهب إليه البصريون هو الراجح.

=

ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج١، ص٢٨٩، ابن الناظم، **شرح ابن الناظم، ص**٢٠٧.

الغانيات: جمع غانية، وهي المرأة التي استغنت بحسنها عن الزينة، ويروى:

هويني وهويت الخُرَّد العُرُبا أزمان كنت منوطًا بي هوىً وصبا

والشاهد فيه: أن نون النسوة من (هويني) ضمير عائدٌ على (الغانيات)، وتقدمت عليها، فاستدل بذلك على جواز الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير.

المبحث الثاني: الخلاف في جواز حذف الضمير من باب (ظنَّ)

اختلف النحويون في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

الأول: إضمار المفعول الثاني مؤخرًا، وهو مذهب المبرد [١]، والسيرافي [٢]، والجزولي [٣]، وابن مالك[٤]، وابن الناظم[٥].

والثاني: حذف المفعول الثاني، وهو مذهب الزجاجي[٦]، وابن خروف[٧]، والشلوبين[٨]، وابن عصفور[٩].

والأخير: إضمار المفعول الثاني مقدمًا نحو: ظنيه وظننت زيدًا قائمًا، وقد نسب إلى بعضهم[١٠].

وقد ذكر ابن هشام[١١] في المسألة مذهبًا آخر هو أن يظهر المفعول الثاني، نحو: ظنني قائمًا، وظننت زيدًا قائمًا، وعلى هذا القول تخرج المسألة من باب التنازع.

---

(١) المبرد، **المقتضب**، ج٢، ص١١٣.

(٢) السيرافي، **شرح كتاب** سيبويه، ج١، ص١٨٦.

(٣) الجزولي، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، ج١، ص١٨٦.

(٤) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج٢، ص٦٤٨.

(٥) ابن الناظم، **شرح الألفية**، **ص**٢٥٨.

(٦) الزجاجي، **الجمل**، **ص**١١٤.

(٧) ابن خروف، **شرح الجمل**، ج٢، ص٦٠٧.

(٨) الشلوبين، **التوطئة**، ٢٧٦

(٩) ابن عصفور، **شرح الجمل**، ج١، ص٦١٧.

(١٠) ابن عصفور، **شرح الجمل**، ج١، ص٦١٦، وابن عقيل، **المساعد**، ج١، ص٤٥٥، وابن هشام، **أوضح المسالك**، ج٢، ص٢٠٣. وقد ذكر ابن مالك وابنه أن الجميع لا يجوز عندهم تقديم الضمير، فلا تقول: ظنني إياه، وظننت زيدًا قائمًا، وهذا متعقب بأن ابن عصفور والرضي وأبا حيان وابن هشام وابن عقيل والشاطبي والأزهري والسيوطي ذكروا التقديم على أنه أحد المذاهب الثلاثة، وقال الشاطبي: "وفي هذا النقل ما فيه، فقد ثبت الخلاف في المسألة".

(١١) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج٢، ص٢٠٣.

وهذه المسألة تتعلق بمسألة أخرى، هي: هل يجوز حذف المفعول الثاني لـ(ظن) اقتصارًا (الحذف لغير دليل)، أو اختصارًا (الحذف لدليل)؟

وقد اختلف النحويون في حكم حذف المفعولين اختصارًا، وورد في المسألة قولان:

الأول: جوازه على قلة، ونسبه إلى الجمهور أبو حيان، وابن هشام، والسيوطي(١).

واستدلوا على ذلك:

أولًا: بالسماع: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾(٢)، أي: بخلهم خيرًا لهم، فقد حذف المفعول الأول.

وقول عنترة:

ولقد نَزَلْتِ فلا تَظُنِّي غيرَه　　مني بمنزلةِ المحَبِّ المكْرَمِ(٣)

ثانيًا: بالقياس: حيث حمل حذف المفعول الثاني إذا كان لدليل على جواز حذف المبتدأ والخبر للدليل(٤).

---

(١) أبو حيان، **الارتشاف**، ج٤، ص٢٠٩٨، ٩٤، وابن هشام، **أوضح المسالك**، ج٢، ص٧٠، **وهمع الهوامع**، ج١، ص٥٥٠. وقد ذكر ابن مالك، وابنه، والأشموني: أن البصريين منعوا حذف المفعول الثاني، وهذا يتعارض مع ما سبق أن ذكره أبو حيان وابن هشام والسيوطي من نسبة جواز حذفه إلى الجمهور، ثم لو صح ما ذكراه لم يكن في ذلك نصرة للقول، وقد خالف السماع.

(٢) سورة آل عمران من الآية ١٨٠.

(٣) البيت من الكامل، وهو من معلقته، وفي **ديوانه**، ص١٩١، وابن جنى، **الخصائص**، ج٢، ص٢١٨، والزوزنى، **شرح المعلقات السبع**، ص١٣٨، الشيخ خالد، **التصريح**، ج١، ص٢٦٠، ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٢، ص٤٨٩.

الشاهد فيه: قوله: "فلا تظني غيره" حيث حذف المفعول الثاني اختصارًا، والتقدير: فلا تظني غيره واقعًا، وذلك جائز عند جمهرة النحاة، خلافًا لابن ملكون.

(٤) ابن خروف، **شرح الجمل**، ج١، ص٣٦١.

القول الثاني: منع الحذف، وهو مذهب ابن ملكون، وابن عصفور، وابن الحاجب[١].

وقد اختلف النحويون- أيضًا- في حكم حذف المفعولين اقتصارًا على المرفوع لـ(ظن) وأخواتها، **وورد في المسألة أربعة أقوال**:

القول الأول: قول سيبويه[٢]، وهو منع حذف مفعولي (ظن) وأخواتها اقتصارًا، كاقتصارك على (أظن) من قولك: أظن زيدًا منطلقًا؛ وذلك لأن الغرض هو الإعلام بأن إدراكك لمضمون الجملة بِظَنٍّ وليس بيقين، ولهذا لا يجوز الحذف[٣].

قال سيبويه في باب أسماه: "(هذا باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل)...، وذلك لأن (حسبت) بمنزلة (كان)، إنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج إلى حال، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما، كما لا يقتصر عليه مبتدأ، والمنصوبان بعد (حسبت) بمنزلة المرفوع، والمنصوب بعد (ليس)، و(كان)، وكذلك الحروف التي بمنزلة (حسبتُ)، و(كان)"[٤].

فقد جعل سيبويه افتقار (حسب) وأخواتها مع فاعلها إلى المفعولين، كافتقار (إنَّ)، و(لعل)، و(لكن)، و(ليت) مع منصوبيها إلى الخبر، والظاهر من كلام سيبويه أنه لا فرق بين (حسبت) وأخواتها.

وإلى هذا القول ذهب الزجاجي[٥]، وابن الضائع[٦]، وابن مالك[٧]، وابن عقيل[٨]،

(١) أبو حيان، **الارتشاف**، ج٤، ص٢٠٩٨، ٩٤، **وهمع الهوامع**، ج١، ص٥٥٠.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٣٦٣، ٣٥٥.

(٣) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٢، ص٥، وابن هشام، **أوضح المسالك**، ج٢، ص٧٠.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٣٦٣، ٣٥٥، ص٣٦٨.

(٥) ابن الضائع، **شرح جمل الزجاجي**، أ، ج ٢، ص٧٥.

(٦) **المرجع السابق**، أ، ج٢، ص٧٥.

(٧) ابن مالك، **شرح التسهيل** ج٢، ص٤، وابن هشام، **أوضح المسالك**، ج٢، ص٧٠.

(٨) ابن عقيل، **المساعد**، ج١، ص٣٥٢.

والجامي [١].

واستدل أصحاب هذا المذهب بوجهين:

أحدهما: أن هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم، فتجاب بما يُجاب به القسم؛ كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [٢]، فأجروا (ظن) مجرى (والله)، كأنه قال: والله ما لهم من محيص، فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه، فكذلك لا يجوز الاقتصار على هذه الأفعال مع فاعلها دون مفعوليها[٣].

والثاني: أنه قد علم أنَّ العاقل لا يخلو من (ظن) أو (علم)، فإذا قلت: (ظننتُ) أو (علمتُ) لم يكن فيه فائدة؛ لأنك أخبرته بما هو معلوم عنده[٤].

ونسبه أبو حيان لأبي الحسن الأخفش[٥]، والجرمي[٦] حيث قال: "وحذف مفعوليها إن كان اقتصارًا... فمذهب الأخفش، والجرمي هو المنع"[٧].

وعزاه ابن مالك [٨]، والمرادي[٩]، والشيخ خالد[١٠] لابن طاهر، وابن خروف، والشلوبين؛ قال الشيخ خالد: "وأما حذفهما اقتصارًا، أي: بغير دليل، فعن سيبويه فيما نقل ابن مالك، وعن الأخفش، والجرمي، وابن خروف، وشيخه ابن طاهر، والشلوبين: المنع

(١) الجامي، **الفوائد الضيائية**، ج٢، ص٢٧٨.
(٢) من الآية (٤٨) من سورة فصلت.
(٣) الأنباري، **أسرار العربية**، ج١، ص١٥٢، وابن عصفور، **شرح الجمل**، ج١، ص١٤٥.
(٤) ابن الناظم، **شرح الألفية**، ص١٥١، ناظر الجيش، **شرح التسهيل**، ج٣، ص١٤٥٥.
(٥) ابن عصفور، **شرح الجمل**، ج١، ص١٤٥، وابن هشام، **أوضح المسالك**، ج٢، ص٧٠.
(٦) خالد الأزهري، **التصريح**، ج١، ص٢٥٩، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٥٤٩.
(٧) أبو حيان، **الارتشاف**، ج٤، ص٢٠٩٧، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٥٤٩.
(٨) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٢، ص٥.
(٩) **المرجع السابق**، ٣٧٢.
(١٠) خالد الأزهري، **التصريح**، ج١، ص٢٥٩.

مطلقًا، سواءٌ في ذلك أفعال الظن والعِلم[١].

ورد ابن عصفور الاستدلال الأول فقال: "وهذا لا حجة فيه؛ لأن العرب لا تضمنها معنى القسم على اللزوم، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر، فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمن معنى القسم؟"[٢].

وأجاب ابن القواس عن الاستدلال الثاني، وهو عدم جواز الحذف لعدم الفائدة- بقوله: "وأجيب: بأنا لا نُسلم عدم الفائدة مطلقًا، وإنما يلزم إن لم يفد بإسنادها إلى الفاعل علمًا قطعيًّا أو ظنيًّا؛ ولأن ما ورد من الآيات والمثل يُبطل ما ذهب إليه"[٣].

القول الثاني: نُسب للأعلم [٤]، وهو التفصيل؛ قال أبو حيان: "والثالث: مذهب الأعلم، وهو التفصيل، فأجاز ذلك في (ظن) وما في معناها، ومنع في (عَلِم) وما في معناه"[٥].

فقد أجاز الحذف في (ظن) وما في معناها، ومنع في (علم) وما في معناه، واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثاني، والإنسان قد يخلو من الظن، فيفيد قوله: (ظننت): أنه وقع منه ظن، ولا يخلو من (علم)، إذ له أشياء يعلمها ضرورة؛ كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد، فلم يُفدِ قوله: (علمتُ) شيئًا.

ورده ابن عصفور، ووصفه بالفساد حيث قال: "وأما الأعلم ومن أَخَذَ بمذهبه فحُجَّتهم أنَّ كلَّ كلام مبني على الفائدة، فإذا لم توجد فائدة لم يجز التكلُّم به، قال: فإذا قلت: ظَنَنتُ، كان مُفيدًا لأنَّ الإنسان قد يخلو من الظن فيفيدنا بقوله: ظَنَنتُ، أنَّه قد وقع منه ظنٌّ، وإذا

(١) خالد الأزهري، **التصريح**، ج١، ص٢٥٩.

(٢) ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج١، ص١٤٥.

(٣) ابن القواس، **شرح ألفية ابن معطي**، ج١، ص٥١٦.

(٤) ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج١، ص١٤٥، ١٤٦. وأبو حيان، **الارتشاف**، ج٤، ص٢٠٩٧.

(٥) السابق، ج٤، ص٢٠٩٧.

قلت: عِلمتُ، كان غير مفيد؛ لأنَّهُ معلوم أنَّ الإنسانَ لا يخلو من عِلمٍ، إذ له أشياء يعلمها بالضرورة؛ كعِلمِه أنَّ الاثنين أكثر من الواحد.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بل الصحيح أنه يجوز: عَلِمتُ، وتحذف المفعولين حذفَ اقتصار؛ لأن الكلام إذا أمكن حملهُ على ما فيه فائدة كان أولى، فإذا قال قائل: علمتُ، عِلمنا أنَّه أراد أنَّه وقع منه علم ما لم يكن يعلم، إذ حمله على غير ذلك غير مفيد"(١).

فالأعلم ومَن وافقه بنوا قولهم على إتمام الفائدة، وهي غير متوفرة في عِلمتُ، فنص على أنها غير مفيدة، وهذا مردود بأنه يجوز: عَلِمتُ، وتحذف المفعولين حذفَ اقتصار.

القول الثالث: قول الزمخشري(٢)، والصيمري(٣)، وابن يعيش(٤)، وابن القواس(٥)، وصححه ابن عصفور، ونسبه لسيبويه، وهو جواز حذف مفعولي (ظن) وأخواتها مطلقًا؛ وذلك لورود السماع به؛ كقوله تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾(٦)، وحكاية سيبويه: "من يسمع يَخَلْ"(٧).

قال ابن عصفور: "والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في (علمت) و(ظننت) وما في معناها، وقد جاء ذلك في كلامهم، حكى سيبويه أنهم يقولون: "مَن يسمع يخل"، معناه: أي

(١) ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج١، ص١٤٥، ١٤٦.

(٢) الزمخشري، **شرح المفصل**، ج٧، ص٨٣.

(٣) الصيمري، **التبصرة والتذكرة**، ج١، ص١١٤.

(٤) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٧، ص٨٣.

(٥) ابن القواس، **شرح ألفية ابن معطي**، ج١، ص٥١٦.

(٦) سورة الفتح من الآية (١٢).

(٧) يقال: خلت إخال- بالكسر- وهو الأفصح، وبنو أسد يقولون: أخال- بالفتح- وهو القياس، والمعنى: من يسمع أخبار الناس ومعاييهم يقع من نفسه عليهم المكروه، ومعناه: أن المجانبة للناس أسلم.
الشاهد فيه: حذف مفعولي (يخل)، ويقاس عليها (ظن) وأخواتها في جواز حذف مفعوليها اقتصارًا.
ابن منظور، **لسان العرب**، ج١١، ص٢٢٦، (يخل)، المدائني، **مجمع الأمثال**، ج٢، ص٣٠٠، أبو هلال العسكري، **جمهرة الأمثال**، ج٢، ص٢٦٣.

يقع منه خَيْلَة، وقال تعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴿٣٥﴾﴾ [١] ،أي: يعلم، وليس في (الكتاب) جلاء عن مذهب سيبويه"[٢].

فسيبويه قد صرح بأن (حسبت) مثل (كان) فهي بمنزلتها في أنه لا يُقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما، وأن المنصوبين مفعولان لـ(حسبت) كذلك بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد (ليس) و(كان) لا يمكن الاستغناء عنهما، وحذفهما اقتصارًا عليهما دون قرينة واضحة؛ لعدم الفائدة.

وقد خالفه في هذه المسألة ابن عصفور حيث صحح القول بجواز حذف مفعولي (ظن) وأخواتها مطلقًا، واستدل لذلك بما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم: من يسمع يخل، وبما ورد من السماع، وهو قوله تعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴿٣٥﴾﴾ [٣]، وقد نسب لسيبويه هذا المذهب استنادًا على ما حكاه من قولهم: "مَن يسمع يخل"، على أن مفعولي (ظن) وأخواتها في جواز الحذف سواء.

قال الزمخشري: "فأما المفعولان معًا فلا عليك أن تسكت عنهما؛ قال الله تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [٤]، وفي أمثالهم: مَن يسمع يَخَلْ"[٥].

ونسبه ابن مالك[٦]، والمرادي[٧]، والسيوطي لأكثر النحويين كابن السراج، والسيرافي[٨].

(١) سورة النجم من الآية (٣٥).
(٢) ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج١، ص١٤٥، ١٤٦.
(٣) سورة النجم من الآية (٣٥).
(٤) سورة الفتح من الآية (١٢).
(٥) الزمخشري، **شرح المفصل**، ج٧، ص٨٣.
(٦) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٢، ص٢٥.
(٧) المرادي، **شرح التسهيل**، **ص**٣٧٣.
(٨) السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٥٤٩.

وممن نسبه لأكثر النحويين أبو البركات الأنباري[١]، وأبو حيان[٢]، وابن هشام[٣]، والأشموني[٤].

قال المرادي: "وأما حذفهما اقتصارًا ففيه مذاهب: ... الثاني: وهو مذهب أكثر النحويين؛ منهم ابن السراج والسيرافي جواز حذفهما مطلقًا، وصححه ابنُ عصفور"[٥].

القول الرابع: نُسب لأبي العلاء إدريس[٦]، وهو المنع قياسًا، والجواز في بعضها سماعًا، فلا يتعدى الحذف في (ظننت)، و(خلت)، و(حسبت)؛ لوروده فيها.

قال أبو حيان: "والرابع: المنع قياسًا، والجواز في بعضها سماعًا، وهو اختيار أبي العلاء إدريس، وزعم أنه مذهب سيبويه، فلا يتعدى الحذف إلى غير (ظننت)"[٧].

ويظهر أن الذي دعا أبا العلاء إلى نسبة هذا القول لسيبويه هو قول سيبويه: "وأما (ظننتُ ذاك)، فإنما جاز السكوت عليه؛ لأنك قد تقول: (ظننت)، فتقتصر كما تقول (ذهبت)"[٨].

وأجاب ابن مالك عما نُسب لسيبويه بأنه: "لم يقصد الإطلاق ولا الاختصاص، بل قصد التنبيه على أن بعض المواضع قد يقتصر فيه على الفعل ومرفوعه لقرينة تحصل بها الفائدة، واكتفى بـ(ظننت) اختصارًا واتكالًا على العلم بمساواة غير ظننت بـ(ظننت)"[٩].

(١) الأنباري، **أسرار العربية**، ج١، ص١٥٢.

(٢) أبو حيان، **الارتشاف**، ج٤، ص٢٠٩٧.

(٣) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج٢، ص٧٠.

(٤) الأشموني، **شرح الأشموني**، ج٢، ص٣٥.

(٥) المرادي، **شرح التسهيل**، ص٣٧٣.

(٦) أبو العلاء إدريس القرطبي: هو إدريس بن مُحَمَّد بن موسي الأنصاري القرطبي، أبو العلاء، نحوي أديب مقرئ، توفي سنة (٦٤٧هـ)، السيوطي، **بغية الوعاة**، ج١، ص٤٣٦.

(٧) أبو حيان، **الارتشاف**، ج٤، ص٢٠٩٧.

(٨) سيبويه، **الكتاب**، **ج**١، ص٤٠.

(٩) ابن مالك، **شرح التسهيل**، **ج**٢، ص٥.

وبعد: فيبدو لي أن الراجح جواز حذف المفعول الثاني؛ لورود السماع به، حيث يترتب على المذهبين الآخرين ما يُضعفهما، فالمذهب الأول، وهو إضماره مؤخرًا نحو: ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه، يترتب عليه الفصل بين العامل والمعمول، والمذهب الأخير، وهو إضماره مقدمًا نحو: ظننيه وظننت زيدًا قائمًا، فيترتب عليه الإضمار قبل الذكر، ويترجح كذلك جواز حذف مفعولي (ظن) وأخواتها؛ وذلك لورود السماع به.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد بن عبد الله ﷺ، وبعد:

فإننا في نهاية هذا البحث نستطيع أن نقف على مجموعة من النتائج أهمها:

أولًا: للخلاف النحوي أسباب كثيرة منها طبيعة اللغة العربية، والاختلاف المنهجي، والتنافس بين العلماء.

ثانيًا: هناك كتب تراثية كثيرة اهتمت بالخلاف النحوي مفقودة.

ثالثًا: الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير موجودٌ في كلام العرب في غير باب التنازع، وفي القرآن الكريم، ومن ذلك: ضمير الشأن والقِصَّة، والضمير المرفوع بـ(نعم وبئس) وما أُلحق بهما، وفي نحو: نعم رجلًا زيد، وبئس رجلًا عمرو، والضمير المجرور بـ(رُبَّ).

رابعًا: جواز حذف المفعول الثاني، وجواز حذف المفعولين في (علمت) و(ظننت) وما في معناها؛ وذلك لورود السماع به.

خامسًا: مسائل الخلاف المعروضة ليست مشاكل تحتاج إلى حل، بل أفادت الدرس النحوي في أمور منها: التوسع في القواعد حيث أجازت بعض المسائل والتراكيب، وتعدد وجوه الإعراب، والتوسع في تعدد الأقوال في آي القرآن الكريم مما اشتملت على القاعدة النحوية المذكورة، فهي ليست مشكلة بقدر ما هي إضافة للدرس النحوي.

التوصيات:

أولًا: العمل على إثراء المكتبة النحوية بتراجم المغمورين من النحاة.

ثانيًا: الاهتمام بدراسة الخلاف النحوي الموضوعي من خلال مطالعة كتب التراث النحوي مما يؤدى إلى الوقوف على أوجه إعرابية جديدة يحمل عليها الكلام.

فهرس المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم.

ـ ابن أبي الربيع؛ عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح**، تحقيق ودراسة د. فيصل الحفيان، د. ط، (بغداد: دار الرشيد، ٢٠٠١م، ١٤٢٢هـ).

ـ أبو القاسم؛ صلاح بن علي، **النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: د. مُحَمَّد جمعة حسن نبعة، ط١، (اليمن، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، ١٤٣٤هـ).

ـ ابن أذينة، عروة، **ديوان عروة بن أذينة**، د. ط، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٦م).

ـ الأزهري، خالد، **التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري**، وبهامشه حاشية الشيخ يس، د. ط، (مصر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، د. ت).

ـ الأصفهاني، علي بن الحسين، **الأغاني**، تحقيق: سمير جابر، ط٢، (بيروت، دار الفكر، د. ت).

ـ الأشموني، مُحَمَّد بن علي، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان**، د. ط، (مصر، دار إحياء الكتب العربية، د. ت).

ـ الأنباري، مُحَمَّد بن القاسم؛ أبو بكر، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تح: حسن حمد، ط١، (لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

ـ الأنباري، عبد الرحمن بن مُحَمَّد، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٨م).

ـ البطليوسي، عبد الله بن مُحَمَّد بن السيد، **الحلل في إصلاح الخلل**، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، ط١، (بغداد: دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م).

ـ البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين، د. ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م).

ـ الجامي، عبد الرحمن بن أحمد بن مُحَمَّد، **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: أسامه طه الرفاعي، د. ط، (مصر، القاهرة، دار الآفاق العربية، د. ت).

ـ الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تح: كاظم بحر المرجان، ط١، (العراق: دار الرشيد، ١٩٨٢م).

ـ الجمحي، مُحَمَّد بن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه: محمود مُحَمَّد شاكر، تقديم: عبد الحكيم راضي، د. ط، (القاهرة، الناشر: الهيئة العامة لقصور الثقافة، نشر: ٢٠٠١م).

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، د. ط، (بيروت، عالم الكتب، د. ت).

ـ الجوهري، إسماعيل بن حماد، **معجم الصحاح**، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، د. ط، (بيروت، دار المعرفة، نشر: ٢٠١٢م).

ـ ابن الحجاج، مسلم، **صحيح مسلم**، تحقيق: نظر بن مُحَمَّد الفاريابي أبو قتيبة، ط١، (الناشر: دار طيبة، سنة النشر: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م).

ـ الحموي، ياقوت، **معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، د. ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١١م).

ـ أبو حيان، مُحَمَّد بن يوسف بن على، **ارتشاف الضرب**، تح: د. رجب عثمان مُحَمَّد، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٨هـ- ١٩٩٨م).

ـ **التذييل والتكميل**، تح/ د. حسن هنداوي،، ط١ (دمشق: دار القلم، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م).

ـ ابن خالويه، الحسين بن أحمد، **الحجة في القراءات السبع**، د. ط، (بيروت، نشر: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م).

ـ ابن خروف، علي بن مُحَمَّد، **شرح جمل الزجاجي**، تح: سلوى مُحَمَّد عمر، ط١، (مكة، دار إحياء التراث، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ).

ـ الخزاعي، كثير عزة بن عبد الرحمن بن الأسود، كثير عزة، **ديوان كثير عزة**، تحقيق: هنري بيرس، د. ط، (الجزائر/ باريس، د. ن، ١٩٢٨- ١٩٣٠م).

ـ الدمشقي، طاهر الجزائري، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط١، (حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

ـ الراغب الأصفهاني، الحسين بن مُحَمَّد، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: مُحَمَّد خليل عيناني، د. ط، (بيروت، دار المعرفة، ١٩٩٨م).

ـ الرضي، مُحَمَّد بن الحسن، **شرح كافية ابن الحاجب**، تح/ أحمد السيد أحمد، د. ط، (مصر: المكتبة التوفيقية، د. ت).

ـ الزبيدي، مُحَمَّد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٤م).

ـ الزبيدي، مُحَمَّد مرتضى الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد مُحَمَّد محمود، د. ط، (بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٢م).

ـ الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي، **الإيضاح في علل النحو**، تح/ د. مازن المبارك، ط١، (بيروت: دار النفائس، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م).

- **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ط٢، (القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الناشر: مكتبة الخانجي، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).

ـ الزركلي، خير الدين بن محمود، **الأعلام**، ط٦، (لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤م).

ـ سركيس، يوسف إليان، **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، د. ط، (القاهرة: نشر: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٨م).

ـ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون، ط٢، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م).

ـ السيد، عبد الرحمن، **مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها**، د. ط، (القاهرة: دار المعارف، نشر: ١٩٦٨م).

ـ السيرافي، الحسن بن عبد الله، **أخبار النحويين البصريين**، د. ط، (القاهرة: نشر: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٧م).

ـ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الأشباه والنظائر**، حققه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين- د. ط، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٩٧٦م).

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ترجمة: ثعلب، تحقيق: علي مُحَمَّد عمر، د. ط، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٥م).

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ضبطه وصححه: فؤاد علي منصور، د. ط، (بيروت، نشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م)، ج٢، ص ٤٩٤.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح/ د. عبد الحميد هنداوي، د. ط، (مصر: القاهرة، المكتبة التوفيقية، د. ت).

- الشلوبين، **التوطئة**، تح: يوسف أحمد المطاوع، د. ط، (القاهرة، مكتبة الخانجي، دار التراث العربي، ١٤٠١هـ-١٩٨١م).

ـ السيرافي، أبو سعيد، **شرح كتاب سيبويه**- الجزء الثاني، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، د. ط، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م).

ـ الشوكاني، مُحَمَّد بن علي، **مقدمة نيل الأوطار**، تقديم وتعريف: وهبة الزحيلي، اعتنى به: مُحَمَّد عبد العظيم، مُحَمَّد مُحَمَّد تامر، د. ط، (القاهرة، نشر: دار ابن الهيثم، ٢٠٠٤م).

- فتح القدير، د. ط، (القاهرة، نشر: المكتبة التوفيقية، ٢٠٠٩ م).

ـ الصيمري، عبد الرحيم الحسين العراقي، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، د. ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م).

ـ الطنطاوي، الشيخ مُحَمَّد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط١، (مصر، دار المنار، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م).

ـ ابن عبد ربه، أحمد بن مُحَمَّد، **العقد الفريد**، تح/ الأساتذة: أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الإبياري، ط٢، (مصر: نشر مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢م).

ـ ابن عصفور، علي بن مؤمن، **شرح جمل الزجاجي**، تح: فواز الشعار، ط١، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

ـ عضيمة، مُحَمَّد عبد الخالق، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، الجزء التاسع، ط١، (القاهرة: دار الحديث، د. ت).

ـ علي، عبد العال سالم، **أثر القراءات في الدراسات النحوية**، د. ط، (القاهرة، نشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٦٩م).

ـ العكبري، أبو البقاء؛ عبد الله بن الحسين، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تح/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، (د. م: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).

ـ ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك**، تحقيق: أ. مُحَمَّد كامل بركات، د. ط، (د. م: دار المدني، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م).

ـ الغنوي، طفيل بن كعب، **ديوان الطفيل بشرح الأصمعي**، تحقيق: حَسَّان فلاح أوغلي، ط١، (بيروت: دار صادر، سنة ١٩٩٧م).

ـ الفحل، علقمة بن عبدة، **ديوان علقمة بن عبدة**، قدم له الشيخ: السيد أحمد صقر، الدكتور: زكى مبارك، ط١، (مصر: المكتبة المحمودية، سنة ١٣٥٣هـ- ١٩٣٥م).

ـ الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي، **ديوان الفرزدق**، تح: كرم البستاني، ط١، (بيروت: دار صادر، ١٣٨٦- ١٩٦٦م).

ـ ابن قتيبة الدينوري، أحمد بن عبد الله، **عيون الأخبار وفنون الآثار**، تحقيق: مصطفى غالب، ط٢، (د. م: دار الأندلس، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).

ـ القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، د. ط، (مصر: نشر المؤسسة العربية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، د. ت).

ـ ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة الموصلي، **شرح ألفية ابن معطي**، تح: علي موسى الشوملي، ط١، (مصر: مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

ـ كحالة، عمر رضا، **معجم المؤلفين**، د. ط، (بيروت، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩م).

ـ الكندي: امرئ القيس بن حجر، ديوان امرئ القيس، تحقيق: الأستاذ: مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم، د. ط، (القاهرة، د. ن، ١٩٥٨م).

ـ ابن مالك، مُحَمَّد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تح: مُحَمَّد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، ط١، (بيروت: لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).

- **شرح الكافية الشافية**، تح: علي مُحَمَّد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط١، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

ـ المبرد، مُحَمَّد بن يزيد، **الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف**، تحقيق: د. زكي مبارك، ط١، (القاهرة: مصطفى الحلبي، ١٩٣٧م).

- **المقتضب**، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، د. ط، (القاهرة، نشر: دار الكتب المصرية، ٢٠١٣م).

ـ المحبي، مُحَمَّد أمين بن فضل الله، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، د. ط، (القاهرة: الناشر: المطبعة الوهيبة، سنة النشر: ١٢٨٤هـ).

ـ المخزومي، عمر بن أبي ربيعة، **ملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة**، تح/ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، (د. م: المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م).

- المخزومي، مهدى، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، د. ط، (أبو ظبى، نشر: المجمع الثقافي، ٢٠٠٢م).

ـ المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله، أبو مُحَمَّد بدر الدين، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: أ. د / عبد الرحمن علي سليمان، ط١، (القاهرة: الناشر: دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م)، **شرح التسهيل**، تح: مُحَمَّد عبد النبي، ط١، (مصر، مكتبة الإيمان، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م).

ـ ابن معصوم، علي صدر الدين بن مُحَمَّد، **سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر**، ط١، (مصر: مكتبة مُحَمَّد أمين الخانجي، ١٣٢٤هـ).

ـ ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن، **الرد على النحاة**، تح: د. مُحَمَّد إبراهيم البنا، ص٨٥- ٨٧، ط١، (القاهرة، دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م).

ـ ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم، **لسان العرب**، د. ط، (القاهرة، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤م).

ـ نادي حسين عبد الجواد (تحقيق وجمع)، (**دراسة وتحقيق القسم الثاني من شرح الجمل لابن الضائع**)، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، (مصر: القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، برقم (٢٤٣٨/ ٢٤٣٩).

ـ ابن النديم، أبو الفرج مُحَمَّد، **الفهرست**، د. ط، (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠٠٩م).

ـ ناظر الجيش، مُحَمَّد بن يوسف، **شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تح: أ. د: علي مُحَمَّد فاخر وآخرين، ط١، (مصر، دار السلام، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

ـ ابن الناظم، مُحَمَّد بن مُحَمَّد، **شرح ألفية ابن مالك**، تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، ط١، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

ـ **ابن هشام**، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، (بيروت، دار الجيل، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: الأستاذ الشيخ: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، ط١، (مصر: الإدارة العامة للجامع الأزهر، د. ت).

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، د. ط، (بيروت: نشر، دار السلام، ٢٠١٤م).

ـ يحيى علوان البدراوي (تحقيق وجمع)، (**ابن الضائع وأثره في النحو مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجي**)، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية (مصر، القاهرة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، برقم (٢٣٣٣/ ٢٣٣٤).

ـ ابن يعيش، الحسن بن مُحَمَّد، **شرح المفصل**، تح: أ. أحمد السيد أحمد، ط١، (مصر: المكتبة التوفيقية، د. ت).